

الرقم :

Handwritten notes on a piece of paper, including:

- A vertical line with a checkmark and the word "C" written vertically.
- A vertical line with a checkmark and the word "C" written vertically.
- A vertical line with a checkmark and the word "C" written vertically.
- A vertical line with a checkmark and the word "C" written vertically.
- A vertical line with a checkmark and the word "C" written vertically.

شرح الرسالة الوضعية العضدية ، تأليف السمرقندي ،

أبي القاسم بن أبي بكر - بعد ٨٨٨ هـ . بخط ابراهيم
ابن الحاج مراد سنة ١٢٥٩ هـ .

٣٤ ق ١١ س ٢٣ × ١٦ سم

نسخة حسنة ، خطها نسخ مقرر ، طبع عدة طبعات آخرها
سنة ١٣٢٩ هـ .

٦٨٣٧

معجم المؤلفين ١٠٣ : ٨ الأزهرية ٤ : ٥٤

١ - الصرف والوضع ، اللغة العربية أ - المؤلف

١٣٧٨
٥١
١٢٠٩ / ٥١١٠

بد النسخ
السمرقندي علم - رسالة الوضع العضدية .
ج - تاريخ النسخ د - شرح

٤٥٤

هذه الرسالة العضدية وشرحها
للعلامة السرخس قدي
الله روحهما في علم
الوضع بالتام
والتمار



مكتبة جامعة اللاذقية قسم المخطوطات
الرقم: ٦٨٢٧ - ١٣٧٨
العنوان: شرح الرسالة الوصفية للمصنعية
المؤلف: السرخس قدي
تاريخ النسخ: ١٢٥٩ هـ
اسم الناسخ: ابراهيم بن الحاج مراد
عدد الأوراق: ٢٤
ملاحظات:

وصف المسألة كذا
 وقوله بكونه اوصافا لا افعال
 على معنى اللام وظاهر ان الكلام
 موضوعه كذا بالبناء كان يقول
 وصف المسألة كذا

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله الذي خص الانسان بمعرفة
 اوضاع الكلام ومبانيه وجعل الحروف
 اصول كلامه وظروف مقاليه والصلوق
 المراد حروف المباني والمعاني
 والسلام على المستق من مصدر الفضل
 والحكم الموصل بالفاصلة انواع السداد
 والهدى المضمر في بشارته اصناف
 وقوله بكونه اوصافا لا افعال
 والمقصود عليه سواء كانت متعلقة بالقياس وما اخبر منه ولا
 ولكن الغالب في الاصطلاح دخولها على المقصور وما اخذ
 السيدان اذ مرين جازان ان كانت متعلقة بقدر
 منه كالمسند ولكن الغالب عند السيد دخولها على المقصور
 اما ان كانت صلة التي هي وما تقر منه فلو دخل على
 المقصور عليه فان جاء ما ظاهره دخولها فيه على المقصور
 ضمن معنى التمييز وجعلت الباء صلة المضمون وقدر المضمون فيه
 صلة اخرى فيقال في قوله فلك بالعلاقة تميزك بها في
 اباهاك وعلى قياسه يقال صناع غير الانسان بمعرفة
 اوضاع العلوم وقضا اباهاية ولا فرق عند العلماء بين
 المذكورين ان يكون معنى التي هي الايراد او عدم
 عموم المعنى لشيئين فاكتر وبعضهم قال ان كان التقدير
 بمعنى الايراد فالغالب دخول الباء على المقصور وان كان
 بمعنى عدم العموم المذكور فالغالب دخولها على المقصور
 فعلت ان في دخول الباء فلهذا مذهب وان الخواصين
 العلوم متية انما هو في الباء المتعلقة بالقصر وما اخبر منه

وظهر ظهور الشرح في الشرح الرسالة
 الفضدية التي افادها المولى الامام المحقق
 والفاضل المرقق خاتم المجتهدين عظيم
 الحق والدي اعلى الله درجته في اعلى

عليين وكانت مشتملة على مسائل
 محقيقه وتحقيقات عميقة مع غاية
 الايجاز ونهاية الاختصار ولم يكن لها
 بد من شرح لا يفاد رصيف ولا كبيرة
 اي لا مغارزة ولا غناها اي مبيلة اي مبيلة
 احصاها ويبلغ في تبين المرام وتحقق
 المقاصد اقصاها اردت الخوض في تنعيم
 هذا المرام على وجه يكسب عن وجوه

جميع مسئلة وهي تطلق على المسئلة التامة كنبوءة القيام في زيد
 قائم وتطلق ايضا على لقضية فعل الاول يكون الكلام من
 اشتغال الدال على المدلول وعلى الثاني يلزم اشتغال الثاني على
 نفسه اذ الرسالة هي القضايا او المسائل والقضايا او المسائل باثباتها
 تلاحظ المشتمل على المشتمل عليه مفقود فتبايراه

والقاصد كذا في قوله فلهذا مذهب وان الخواصين
 العلم متية انما هو في الباء المتعلقة بالقصر وما اخبر منه

انما يريد من هذا
 انما يريد من هذا
 انما يريد من هذا
 انما يريد من هذا
 انما يريد من هذا
 انما يريد من هذا
 انما يريد من هذا
 انما يريد من هذا

خزانها الشام مع جود الزخية وكلول
 الطيبة تحفة للحضرة العلمية **الامير**
 الاعظم **والقرومان الاكرم** ظل الله على
 الانام **فالح ابواب الانعام والاكرام**
 الذي اشتاقت لتيان السلطنة الهامة

وبلهت جلال الامارة على قامته **الغايز** ما خوذ من الفوز
 بالحكمتين العلمية والعملية **الحايز للرياستين**
 الدينية والديوبية **اشرف السلاطين**
 في الاصل والنسب **واحقهم في الفضل**
 والادب **فياض سجال النوال على**
 الخلايق **وهاب جلال النعم والرفاق**
 مانوال

مانوال الغمام وقت ربيع **كنوال الامير يوم خاف**
 فنوال الامير يدور عين **ونوال الغمام قطر ماء**
 المؤيد بتأييد الملك العليم **مغيث الدولة**
 والدين **الامير عبد الكريم** لا تزال رقاب الامم
 خاضعة لأوامر **واعناق الخلايق ممتدة نحو**
 مراسمه **وهذا دعاء قد تلقاه ربنا بحسن**
 القبول **قبل ان ارفع الصوت واقول فان**
 وقع في حيز القبول والرضى **فهو في غاية**
 المقصود ونهاية المبتغى **وانه الميسر**
 للآمال وعليه التوكل في جميع الأحوال
 قال المصنف رحمه الله تعالى بعد التسمية

بشيء من غير ان يكون له اسم او صفة او فعل
 او ظرف او متعلق او غير ذلك من اقسام الالفاظ
 بل هو اللفظ الذي لا يسمي بشيء من هذه الاقسام
 بل هو اللفظ الذي لا يسمي بشيء من هذه الاقسام
 بل هو اللفظ الذي لا يسمي بشيء من هذه الاقسام

هذه فائدة المشار اليه بهذه العبارة

الذهنية التي اراد كتابتها وبيان اجزائها
 انما كانت لغرض كماله عليها
 نزلت منزلة المشعر المشاهد الحوس
 فاستعملت له كلمة هذه الموضوعه لظلم اشار
 اليه محسوسا والفائدة في اللفظ ما حصلته من مال
 او علم او غيرها مستحق من الغيد يعني استحقاق

اللفظ هو الاتفاق
 الموضوعه من لفظ
 بالعرض لفظا فناء
 اذا لم يسم بالكلام
 واعلم ان اللفظ
 واللفظ هو اللفظ
 فاللفظ هو اللفظ
 او متعلقة عن داف

في طرف الفعل تسمى غايته له ومن حيث انها مطلوبة
 للفاعل بالفعل تسمى غرضا ومن حيث انها باعثة
 للفاعل

للفاعل على الاقدام على الفعل وصدر
 الفعل لاجلها شئ علة غائية فالغاية
 والغاية متحدان بالذات في مختلفات
 بالاعتبار كما ان الغرض والعلة الغائية
 اي المأمور

ايضا كذلك لأن الحيتين متلوزمتان
 ضرورية جنة فانه غاية لانه امر للفعل وليس فائدة اذا
 ليس فائدة وينتج وجاب بان هذا ليس غاية اصطلاحا
 اذ هي المصلحة والغرض ليس مصلية فان قلت الفائدة
 تنفرد عن الغاية فيما اذا كانت الغاية في انشاء الفعل
 كما اذا خلق الله الخلق لم يخرج له كثر في انشاء الخلق لما اوجب
 بان الفعل قد انتهى عند خروج الكثر وما بعده فعلا اخر
 مستأنف فعلم من ذلك ان ثمة للفعل لا يكون الا في اخر
 لأن ثمة الشئ وينتج متاخرا عنه هو

منه الاخرى مطلقا اذ بما يترتب على الفعل
 فائدة لا تكون مقصودة لفاعله واما حمل
 الفائدة على ما اشير اليه بهذه فحقيقية

فيما ذكرنا من انما هي لغة
العلماء والارباب في
العلم والادب والحق
فيما ذكرنا من انما هي لغة
العلماء والارباب في
العلم والادب والحق

لغة وعرفا اذ العبارات في انفسها فائدة اما
باعتبار اللغة فظاهرا واما باعتبار اللفظ فلهذا
مصلحة ترتب على تصحيح ردها واخراجها عن
حالها ويجوز ان يكون في ازيد من سناد
باعتبار ان لتلك العبارات مدخل في حصول
الفائدة **تشتمل** اما خبر بغير احوال او صفة
لغاية والمراد انها تشتمل اشتمال الكل على الاجزاء

على مقدمة تقسيم وخاتمة وجه الترتيب اي واللفظ

ان ما يذكر في هذه الرسالة من العبارات اما ان
يكون لافادة المقصود او لافادة ما يتعلق به
اذا الخارج عنها لا يذكر فيها فان كان اذول
فهو

اي من افادة المقصود وافادة
ما يتعلق بالمقصود

فلهذا التقسيم وان كان الثاني فان كان ذلك
التعلق تعلق السابق باللاحق اي التعلق
من حيث الاعانة في الشروع على وجه البصيرة
فيه فهو المقدمة وان كان تعلق اللاحق
بالسابق اي التعلق من حيث زيادت
اي لا جلال
التوضيح والتكليل فهو الخاتمة والمقدمة في اللغة
مأخوذة اما من معنى قدم اللاحق بمعنى تقدم

او المتعدي وفي الاصطلاح عبارة عما
يتوقن عليه الشروع في العلم والمناسبة
اي معبر بها عما اي معان وذكرنا في علمه باعتبار لفظ والمعلم
الذي يتوقن عليها كشرح كونه وبيان موضوع وغايته
وهذه مقدمة العلم وليست مرادة هنا بل المراد مقدمة الكتاب
وهي اسم لطيفة من الافاد قد تمت امام المقصود لا ارتباطا
لها وانقطاع له فيها كما هو ظاهر

ظاهرة لتقدمها في الذكر او لتقدمها الطالب
في الشروع في المقصود بالذات او بالواسطة
توضيح للنسبة بينهما على اخذها من المتعدي مكتوبة كمرال
اما على اخذها من مفتوحها فوجه المناسبة تقدم الطالب
لها ولا يترك له لعله نظر الى ما تقدم من قلته وايضا من عن
استحقاقها لتقدم بالذات اهـ
مقلقتان بتقدم وتقدم بينهما بالذات ان كان اسما للعلم
وبالواسطة ان كانت اسما للافادة اقول كان الاول
هذان قول او بالواسطة لان المقصود بيان المناسبة
بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي والمعنى الاصطلاحي
ليس الا المعاني كما علمت تأمل اهـ

والمراد بالمقدمة هم هنا المعاني المخصوصة او العبارات
 المعينة فلا بد من اعتبارها لجواز ان يكون من
 قبيل اطلاق اسم الكلي على بعض جزئياته او
 اطلاق اسم المدلول على بعض ما دل عليه وما
 وقع في بعض النسخ على مقدمة وتبنيه وتقسيم
 وضاعة فهو هو من قلم الكاتب اذا التنبه
 من المقدمة فلا معنى لعدده جزء مستقلا
المقدمة مبتدأ خبر هذا الذي بشره
 فيه او بالعكس وما جعل جموع هذه العبارات
 التي بعدها الى قوله التقسيم خبرها فيغير
 مناسب في مثال هذا المقام تامل ولما كان

معرفة

هذا المقام تامل ولما كان
 معرفة

معرفة اقسام اللفظ باعتبار خصوص الوضع
 وعمومه وتثقل الموضوع له كذلك مما يتوقف
 عليه المقصود كما يظهر لك بعينه ذلك بدء
 في المقدمة بتقسيم اللفظ بذلك الاعتبار
 فقال اللفظ قد يوصف بالتحقيق بعينه اعلم ان

اللفظ في اصل اللغة مصدر بمعنى الرمي فهو بمعنى
 المفعول فيتناول ما لم يكن صوتا وحرفا وما هو
 حرف واحد واكثر من حرف كان مستعملا صادرا
 من الهمز او لا لكن خفض في عرف اللغة بما هو صادر
 من الهمز من الصوت المستند على الخرج حرفا واحدا
 او اكثر من حروف او مستعملا فلو يقال نقطة الله
 لانه قد يوصف ان الله جاره

والمراد باللفظ هو اللفظ
 واللفظ هو اللفظ
 واللفظ هو اللفظ

معرفة اقسام اللفظ باعتبار خصوص الوضع
 وعمومه وتثقل الموضوع له كذلك مما يتوقف
 عليه المقصود كما يظهر لك بعينه ذلك بدء
 في المقدمة بتقسيم اللفظ بذلك الاعتبار
 فقال اللفظ قد يوصف بالتحقيق بعينه اعلم ان
 اللفظ في اصل اللغة مصدر بمعنى الرمي فهو بمعنى
 المفعول فيتناول ما لم يكن صوتا وحرفا وما هو
 حرف واحد واكثر من حرف كان مستعملا صادرا
 من الهمز او لا لكن خفض في عرف اللغة بما هو صادر
 من الهمز من الصوت المستند على الخرج حرفا واحدا
 او اكثر من حروف او مستعملا فلو يقال نقطة الله
 لانه قد يوصف ان الله جاره

بكلمة الله وفي اصطلاح النحاة ما من شانه
 ان يصدر من الهم من الحروف واحدا كان او اكثر
 او تجري عليه احكام اللفظ كالعطف والابدال
 فيندرج فيه حركات الله تعالى وكذا الضائير
 التي يجب استتارها وهذا المعنى اعم من الاول
 وهو المراد ههنا واللام فيه اما للجنس من
 حيث حصوله في بعض افراده اعني العهد كزهنه
 او لخاصة معينة من جنس مطلق اللفظ وهي
 الموضوع اعني العهد كارجح وجب ان يحتمل
 قوله يوضع على العود عن الماضي الى المضارع
 اما لا يستحق الضم في النوع غريبة او لتأخر
 الوضع

الوضع عن اللفظ بالنظر الى الذات اذا تم هذا
 فنقول اقسام اللفظ الموضوع من حيث تنحصر
 المعنى وعمومه وخصوص الوضع وعمومه على
 ما يقتضيه التقسيم العقلي ابتداء اربعة لان المعنى
 اما متشخص او لا وعلى كل تقديرين فالوضع اما
 خاص او لا فالاول ما يكون موضوعا متشخصا
 باعتبار تعقله بخصوصه ويسمى هذا الوضع وضعيا
 خاصا الموضوع له خاص كما اذا تصورت
 ذات زيد ووضعت لفظة زيد بآرائه والثاني
 ما وضع متشخصا باعتبار تعقله لا بخصوص بل بامر
 عام ويسمى ذلك الوضع وضعيا عاما الموضوع له

اعلم ان المادة هي حروف
 الكلمة وان الهمزة هي وزنها
 كقرب على وزن فاعل وضارب
 على وزن فاعل

اي تقر يقال مهدد الطفل اذا وضعت في المهد وهو ما يوضع به
 الطفل من سرير ويصيح نحوه ويلزم من وضعه استقراره فيه اه

اي قوله كاسماء الاشارة اي كوضع ذلك الكلام في الهمزة
 اي في جميع جزايات ذلك ولما كان الموضوع له جميع افراد ذلك
 وهي لا يتأتى في الوضع لها الا باستقارها ولا يتأتى في استقارها
 بذاتها اجماعا في استقارها لغايتها على وهو
 مؤخر مذكور وكان الوضع عاما لوضع الله اه

خاص كاسماء الاشارة على ما ينبغي وهذا القسم

مما يجب ان يكون معناه متقدرا والثالث

ما وضع لأمر كلي باعتبار ثقله كذلك اي على

عمومه ويسمى هذا الوضع وضعيا عاما للموضوع له

عام كما اذا تصورت معنى الحيوان الناطق
اي المميز بالادراك اي المتفكر بالقوة

ودفعت لفظة الانسان بأزائه والرابع
اي بمقابله

ما وضع للأمر باعتبار ثقله بخصوصية بعض

افراد هذا القسم مما لا وجود له بل حكموا

باعتقاليته لأن الخصائص لا يعقل كونها مارة
اي بعض الافراد

للملاحظة كليتها بالخلق العكس واكتفى بذكر
وهو معنى الانسان

القسمين الأولين من تلك الأقسام الأربعة

لعدم
وهو الوضع الخاص بوضعه
الخاص بوضعه العام



لعدم تحقق الرابع وظهور الثالث وعدم تعلق

الوضع به فيما هو المقصود الأصلي من تلك الرتبة

وهو تحقيق معنى الخلق والغير واسم الاشياء والموضوع

والأول وان كان كذلك الا انه لا يشارك الثاني

في تشخيص المعنى تعرض له ليزيد توضيح صاحب وقول
اي كون الموقف جزئيا

بعبئنه ليجعل ان يكون صفة كاشفة لشخص ويجعل
اي يبين بعبئنه

ان يكون في مقابلة قوله بأمر عام اي قديوم

اللفظ المشخص باعتبار ثقله بعبئنه وتشخيصه وهذا أولى

وقد بوضعه باعتبار أمر عام اي باعتبار ثقله

بأمر عام **وذلك** اي الوضع المشخص باعتبار أمر

عام يتحقق **بان يعقل أمر عام مشترك بين**

[illegible]

تأليف

يعطى بيان وأورد عليه أن عطى كيان
لا يعطى بالواو والجواب أن مراده البيان
الغوي وهو الغير له البيان لغة الغير

هذه هي اوصاف الشركة المشار اليه المتضمن
لا مضمونه الذي يقبل الشركة
الذي لا يقبل الشركة والحاصل ان معنى لفظة

هذا كل ما اراد اليه مفود مذ كرم شيخنا لوجها

بامر عام وهو المفهوم الشارالية المذكور المفرد

الصديق علي هذا المثار اليه المستفيض وعلى ذلك

الأخر كما إذا حكمت على كل رومي بأنه أبيض

هذا العنوان فقد لاحظت جميع الشخصيات
التي قد وردت

الرومي من زيد وعرو وغيرهما بأمر عام

وهو الرومي وحلت عليه بانه ابيض **تنبيه**

لفظ التنبيه يستعمل في مقامين احدهما ان

کیوں

ان يكون معلوما من الكلام السابق

وههنا الحكم بديهي او لي اذ تصور

طرفيه مع الأستاد يكفي في الجزم بالنسبة

ولیس ماذکر استدلالات قنبیه ذکر
ای المص

في صورة الاستدلال والبداهيات قد

بينه عليها ازالة لا قد يكون في بعض

الأذهان القاعرة من الخفا ما هو من

هذا القيل اي ما صدق عليه اللفظ

الموضوع لتخصيص باعتبار اندراجها
هو جنس كل منه افراد جزئية كالضائفة واسماء الانثاء والموصولات

حَتَامَرَعَام لَا يَغْيِرُ التَّحْفِيزُ الْإِبْرَاهِيمِيَّ مَعْنِي

[illegible]

لأن وجه افادته لو اُحد من تلك الشخوص
بعينه ليس الا لوضعه له وهو لا يخفى به
اي الوجه

لاستواء نسبة الوضع الى التسميات

اي لا يستواء التسميات
في نسبة الوضع اليها
اي لا اشتراك الكل في ذلك اذ مع اشتراك
الكل في ذلك لا يبدى في افادة التعيين من
اي في نسبة الوضع
امر ينظم اليه بل يخلص ذلك التعيين وهو
الحال في التسميات مع ادراك
الكل في تلك التسميات

المعنى بالقرينة فان قيل ما هو

هذا القيل والالفاظ المتكررة
اي تطلق المعنى مثلا
باعتبار انما هي
في عدم افادة المعنى الموضوع له بدون

القرينة وفي تقدير معنى الموضوع له فما
الفرق بينهما قلنا الفرق بينهما
لزوم

القبيل
هذا القبيل
في التسميات
في نسبة الوضع اليها
اي لا اشتراك الكل في ذلك اذ مع اشتراك
الكل في ذلك لا يبدى في افادة التعيين من
اي في نسبة الوضع
امر ينظم اليه بل يخلص ذلك التعيين وهو
الحال في التسميات مع ادراك
الكل في تلك التسميات

لزوم التعيين في المعنى وعدمه ووضوح
الوضع وتقديره فان قلت اللفظ

لحسب استعماله في معناه الحقيقي لا يحتاج
الى قرينة دون المعنى المجازي على ما هو
المورد فليس حكمت عليه بالاحتياج

قلنا المراد بما ذكره هو ان اللفظ

الموضوع لمعنى يكفي في صحة استعماله في معناه
كونه موضوعا لذلك المعنى ولا يحتاج الى
القرينة بل في صحة الاستعمال الجلي المجازي
فانه يحتاج الى قرينة في ذلك لينصرف
عن ارادة المعنى الحقيقي الذي وضع اللفظ

ظاهره ان الاستعمال هو
الذي يترك الاستعمال
وهو الذي يترك استعمال
وهو الذي يترك استعمال
وهو الذي يترك استعمال

للاستعمال فيه واحتياج التوبة فيما نحن
اي لاجله
فيه وفي المترك لرفع من اعمه المعايير
الحقيقية وفهم المراد لا للاستعمال فيه ولا
فرغ من المقدمة شرع في المقصود فقال
التقسيم مبتدا وخبر مبتدأ على ما مر
والخبر هو المذكور ومعنى التقسيم هو
اي اللفظ المذكور
ضم قيدي او اكثر الى عام ليصير ذلك العام
بافضام كل قيد قسما مبينا للقيم الاخر
او غير مبين له باعتبار تنافي القيود او
توافقها فقط والمتبادر بحسب الفرق هو
اي عند اطلاق التقسيم
اعتبار التباين وما نحن فيه من هذا القبيل
وحاصله

ان التقسيم هو الذي يترك استعمال
وهو الذي يترك استعمال
وهو الذي يترك استعمال
وهو الذي يترك استعمال
وهو الذي يترك استعمال

وهو الذي يترك استعمال
وهو الذي يترك استعمال
وهو الذي يترك استعمال
وهو الذي يترك استعمال
وهو الذي يترك استعمال

حاصلها

وحاصله تجزئة تقسيم اللفظ باعتبار مدلوله
اولا الى قسمين ما هو مدلوله كلي وما
هو مدلوله مشيخي وتقسيم القسم الاول
منه الى اسم جنس ومصدر والى مشتق
وفعل وتقسيم الثاني منه الى العلم والحق
والغير واسم الاشارة والموصولات على
وجه تنضبط به تلك الاقسام فان تحقيقها
من مزال لاقدام **اللفظ** اي الموضوع

مدلوله اي المعنى الموضوع له فان الحاصل
في العقل من حيث حصوله فيه يعبر عنه
بهذه العبارة ومن حيث انفردا مطلقا
اي في نفسه
وحاصله

وهو الذي يترك استعمال
وهو الذي يترك استعمال
وهو الذي يترك استعمال
وهو الذي يترك استعمال
وهو الذي يترك استعمال

السفوحات الى ما وجدته من بقية
المعطوفات اشارة الى مفاتيح الاول
الاخيرين في المدلول كونه او لا يكون
او لا يكون او لا يكون
او لا يكون او لا يكون
او لا يكون او لا يكون

القسم الأول وهو الذي لا يشتمل الثاني وان كان الثاني
 لا يشتمل الأول قلنا معنى قولنا كل لفظ
 اما كذا او كذا ان كل فرد من افراده متص
 باحد هذين الوصفين على سبيل الانفصال
 فورد القسم غير مندرج في هذه القسم
 لانه نفس مفهوم هذا اللفظ وما قيل في امثاله
 هذا المقام من ان الانقسام الى الاقسام
 لازم للمقسم والمقسم لازم للاقسام ولازم
 لفظة الموضوع لمعنى فنقول
 القسم
 فنقول لا اذ هو
 تصور للمعاني
 من المقدمتين او ما

القسم اللفظ الموضوع لمعنى كل لفظ كذلك
 فرد لوله اما كلي او مشخص فورد القسم اما
 من القسم الاول ولما من الثاني فان
 كان الاول لا يشتمل الثاني وان كان الثاني

لا يشتمل الاول قلنا معنى قولنا كل لفظ

اي خال اعراض مسلم غير ان النتيجة اي دليلها وهي قوله فورد القسم اما من
 القسم الاول او من القسم الثاني غير مسلم لان قوله فورد القسم
 اللفظ الموضوع قضية طبيعية فلا ينظم منها قياسا منسج
 لعدم تحقق شرط وهو ان يرد موضوع الصوري تحت موضوع
 الكبر هذا حاصل الجواب فكان الاولى ان يقر الجواب هكذا

منصور على العلية
 اي لا جمل افادة
 الخاطئة كبر
 وفي نسخة الذي
 افاده في قوله
 معنى مفقود
 ثاني ليس المقدر
 اه

الاول في المقام
 بل ان يقول
 او جزاء وان
 كان يقال له
 وشفا

11

ایک ایچ المود

من المصروف
الذات
ومن اليا في منه العايد على المحدث ومن غيره اي حال
المحدث وغيره مشوبا بالحدث او صفة لتركيبا والعايد
مقتدره منه تامل في

المرامه الذات غير الحدث وعده كما مر وهو

يتناول القسم الثالث قلنا في روحه متعلق

بغير الحدث لا بالحدث الداخل عليه لفظ غير فلام

الشكاح والأنقسام الى الأربعة استقراي

لا عظمي وان كان مرددا بين النفي والاثبات

الحال وراجع الى القسمات ثلثة فلو يضر

رسالة الأفيرواحات أنقسام بعض الأقسام

الى اقسام مندرجة تحتها لا يمنع الاختصار والفعل

والمستوف والمشتق ينقسم بان يقال المستوف اما ان

يَصْبِرُ قِيَامَ ذَلِكَ الْحَرْثِ بِهِ مِنْ حَيْثُ الْحَرْثُ

وهو اسم الفاعل والثبوت وهو الصفة البشرية

2. 7. 19

الجميد النقي والمنوال النقي
الذي يملكه الخائف عليهم النور
وبقا النور ايضا ولهم
وقيد الكرم الجيد دائم الجود
وبالمثل كثير النور وهو
صالح ايضا وقوله ومناه
معي القيام بالخير وقوله
اقصا من انا عت بالنعوت
الارز بالاضهار الصلوات
وهو قديم والناقة النقية
منه اوعلي
فانه وصف
متعلق

اختصاص الناعت بالمنعوت والتبعية في
أي لففت والمنعوت

المراد بالماديات ما تتركب من الجوهر والاعراض
التحيز اي الى واحد في الاشارة الحسية كما في الماء

اول العقلية كما في الحركات والمكان اعتبار الترتيب

بينهما من غير اعتبار النسبة لا يفيد اختص

ذلك المركب بما اعتبر فيه مع الطرفين نسبة فغير عنه

بقوله **اوتيت بينهما** لانها السبب في وضع اللفظ

أي النسبة والتذكير بأفاد ذلك المركب

باعتبار المذكور والمركب المستعمل عليها **اما**

ان تقبّر النسبة من طرأ الذات وهو المنقو

تفسير من طرف الحديث وهو الفعل فان قيل

المراء

١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١
 ٤٧٢
 ٤٧٣
 ٤٧٤
 ٤٧٥
 ٤٧٦
 ٤٧٧
 ٤٧٨
 ٤٧٩
 ٤٨٠
 ٤٨١
 ٤٨٢
 ٤٨٣
 ٤٨٤
 ٤٨٥
 ٤٨٦
 ٤٨٧
 ٤٨٨
 ٤٨٩
 ٤٩٠
 ٤٩١
 ٤٩٢
 ٤٩٣
 ٤٩٤
 ٤٩٥
 ٤٩٦
 ٤٩٧
 ٤٩٨
 ٤٩٩
 ٥٠٠
 ٥٠١
 ٥٠٢
 ٥٠٣
 ٥٠٤
 ٥٠٥
 ٥٠٦
 ٥٠٧
 ٥٠٨
 ٥٠٩
 ٥١٠
 ٥١١
 ٥١٢
 ٥١٣
 ٥١٤
 ٥١٥
 ٥١٦
 ٥١٧
 ٥١٨
 ٥١٩
 ٥٢٠
 ٥٢١
 ٥٢٢
 ٥٢٣
 ٥٢٤
 ٥٢٥
 ٥٢٦
 ٥٢٧

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم
موسى عليه السلام

اعترافه لا يخبر به كونه استقرايا لان الترتيب في اللفظ والاشياء
امان على تقسيمه فعلى الباطن حاصل التقسيم ان اللفظ الذي مدلوله
امان يكون مدلوله اما ان يكون على اللفظ والاشياء اما ان يكون
مدلوله صغرا واما الاول المصد والثنائي اما ان يكون على اللفظ
تدخلا فيه لذات اول الاول المستقرا

قوله واذا اعظم عا

على معلول والتقدير لمرلان
احتمال النقصان الى ١٥

٨ قوله فيضار بال القسم الا غيري من القسمي طائفة
فوقلنا اما ان يكون كذا اولها ولا هذه الا غير

لم تقم فالمراد بانها اظهرت ما عني التقى وعدم غيرها
وعدم غيرها على التقى وعلى هذا يكون لتفريع على قوله

السواى اى وجهه كان اسواىنا لا عقليا لير الارسل
الى ولم كان عقليا لم ذلك الارسل الله قابل للتعب
محس العقل فكمون المية ولا شيا قابل للتعب - مة

[illegible]

ايضا في قوله لا يضر احدكم
قوله لا يضر احدكم

فما غفر الله له من ذنوبه وما عصى الله

او وقوع الحدث عليه وهو اسم المفعول او كونه
 الآلة له وهو اسم الآلة او مكانا وقع فيه وهو
 ظرف المكان او زمانا وهو ظرف الزمان او
 يعتبر قيام الحدث به وضعا لزيادة على غيره
 وهو اسم التفضيل وكذلك لفعل ينقسم باعتبار
 الزمان الى الماضي والمستقبل والحال باعتبار
 الطلب الى الامر وغيره **والثاني** اي اللفظ الموضوع
 لمعنى متخيل **قال وضع** اي وضع اللفظ لذلك المتخيل
اما متخيل ايضا بان يكون الموضوع له متخيفا
 واحدا لوجه بضمومه اي بما عينه **او كلي** اي
 عام بان يكون الموضوع له كلاً من متخيلاً والوجه
 اجمالاً

الوضع والوجه
 الى التصوير وهو بان يشاهد

لا ينفك موضوع الماهية الكلية وقال الحاشي
 ان الموضوعات الماهية الكلية بالذات هي
 ما في معية فكل واحد داخل في عموم فكل

اجمالاً يا مكرلي غيرها صدقاً **والاول** اي اللفظ الموضوع
 المتخيل وضعا خاصا **العلم** اي الشخصي واما العلم
 الجسمي فتابع عن مورد القيمة او معناه كلي
والثاني اي اللفظ الموضوع المتخيل وضعا عاما
 اقسام اربعة الحرف والضير واسم الاساس والمولود
 ووجه الحرف في هذه الاقسام اربعة هو ان مولود
اما ان يكون معنى غيره اي حاصل في متعلقه
يتعين بانضامه لك الغير اليه معنى انه لا يتصل
 في ذهن ولا في الخارج بنفسه بل يتحقق بانضمام
 متعلقه اليه ويتقبل بتعلقه **وهو المولود** اي في الخارج
 والى **ولا** يكون ذلك بان يكون معنى حاصل

هذا القول الحق والمفهوم ان العلم
 شخصيا كان واجب هو من قبل
 الوضع الخاص لموضوعه خاص
 لان علم الجسم موضوع للماهية
 بشرط تعلقها في ذهنه

بأنظام امر خارجي مع تلك النسبة كالحصار

مضمون الصلاة مثل فيما الشير اليم والى كسبة

کما یجی و تحقیقه و لقا ایلان یقول کون الی

وصوري المنظم والمخاطب موضوعه الشجر

ظاهر و اما ضمير الغايب فقد يعود الى مفروضا

كلّی ولفظ هذا قد سيار به الى الجنس وكذا الذی

منه لا يراد به علي وقد اجيب عن الاشارة الى

و الحنفى بأنها مبنية على جعله عزلة

هـ المنخفض المشاهد وكذا في الموصول وأما

في ضمير الغائب فالظاهر ان لفظة هو موضوعة

الحري بأن المندرجة تحت مفهوم الغائب المفرد

المذكر

المذكور سواء كانت جزأيات حقيقة أو

اضافة كتاب الحقيقة واعتمادان هندي

الحزبي الأضائي هو الذي يندرج في كل أناس المندرج في الحزب

القسمه اي قسمه اللفظ الموضوع على
اي الانقسام

وصفا عاما الى تلك الاقسام الاربعة غير

حاصره بجوار ان بيوت همنا الفلا و صبح

بامرعام لكل افرادہ المستوفیة ولم تكن

القرينة احدى النملونة المذكورة كاسماً

حروف المباني كالألف والباء وكذا اللفظ

التمهيد وهو إيراد الكتب كافة والشافية

أَيْ كَوْنِ الشَّيْءِ مَعَنَا

ولما كانت الاقسام مشترك في شي وعتاد

في شيء آخر اراد ان ينيه على ما به الاشتراك

حزب یسوع اعتراف الالهة في الانجيل ملوك صومال في غيرة عليه

لا اله الا الله محمد بن عبد الله

وغيره
زید بن
غیر بن
غیر بن
غیر بن

وَأَمَّا الْفُلُ فَأَنزَلْنَاهُ ذِي الْقُرْبَىٰ وَأَوْرَثْنَاهُ قَارُونَ

الذي يمنه تعالى
من وقوة
وذكره

المندوب من الجواند

قوله حروف المياني اي

موضوعه لکافر فردی

بالذات مختلفة -

فردی ماصدق
فشیخا و کون

۱۰ فائزنامہ

بنظير ذلك في ١٠
١٩٥١

المذكورين

الحق

ماتر

ومأية الأمتياز فوضع الحاجة لاجل هذا فقال

الحاجة تشغل الظاهران يقولون تشغل بالعلم

لعلكون مبتدأ في ذوق الجبري الحاجة هذه التي تذكرها

او بالعكس ويجعل ان تكون تشغل حالاً من المتبادر
على رأي نيسوب

او من ضمير في الخبر فلا يحتاج الى الواو مع بقائه
وهو الهاء في تذكرها

النظام قوله **على تنبيهات** ليحتمل ان يرد بها اي تنبيهات
اي نظامه سابق

الألفاظ اي الحاجة تشغل على كل منها ويجعل
اي احتمال الكل على اجزائه

ان يرد بها المعاني لتكون الألفاظ مشتملة عليها

اشتمال الطرف على المطلوب فلا يلزم اشتمال كشي
فقرينة على الاحتمال

على نفسه ولما كان ما فيها من الأحكام علم مما

تقدم اطلق التنبيهات عليه **الأول** اي التنبيه

الأول

اي تنبيهات
التي هي في
المراد بالمراد
المراد بالمراد

الأول **المراد** اي الصغير واسم الاشارة والموصول

مشتركة في ان مدلولاتها ليست معطلة في غيرها

يعني ان معاني هذه الثلاثة مشتركة في ان كل

منها بتمامه معنى في نفسه ملحق بقصد مستقل

بالمفهومية وصالح للعلم عليه وبه **وان كانت**
ان غايته

تلك المدلولات **تختص** بالغير اي ليس كل
اي تنبيه بالغير وهو كقوته

تلك المدلولات متصلة في العقل حسب فهمها
اي متقينا اي عقد الاسم

وضع بأزائه الا بانضمام قرينة اليها من الخطاب
اي المدلولات

والأشارة صا وعقل **فهي** **المراد** اي اذا

كانت معانيها بتمامها مستقلة بالمفهومية **فهي** **المراد** اي اذا
مراد بالمراد
مراد بالمراد
مراد بالمراد

فهي اسم لأن الاسم ما يكون تمام معناه

التشويه هذا اشارة الى الفرق بين الموصول

التي هي الصلة لا يفيد الجزئية **فان قيل** الكفر

كقوله غلام رجل فلان من المضاف والمضاف اليه كليمي

الى ان يجد الصلة لا يدل الا على انساب مضمون
أي عدم الاختصاص بالانساب

جملة الى فان ما من غير تعيبي واما اعبا

كلية المقدم مع ان معنى الموصول مشي

على ما قدر في حيث ان المفهوم للعالم بالوضع

من حيث الوصول وحده عند الاطلاق

الاأمر الذي هو آلة لملاحظة الشخصيات

و

ولاشك انه كل مقيد لمضمون الصلة الذي هو

کلی ایضاً بفہم السامع مشنہ **علاقہ قرینہ**

الخطاب والحرس فان كل منهما يفيد التخصيص

فيغيرهم السامع منهما ما يعتنع فيه الشركة

فلذلك كانا ابي الضمير واسم الاشارة عن يمين

وهذا هو الموصول **كلما** وفيه بحث اذ الموصول

موضوع الشخص على ما حقق وعدم فهم السامع

المعينة لا يوجب الخطية اللهم الا ان يقال المراد ان

الموصول على كليا نظر الى فهم السامع من جود قريته استقانة على الجواب

الصلة والأبارة العقلية مع قطع النظر عن الأخطار

الخارجي لا إلى الموصول في حقيقة والافلو مستقيم

[illegible]

أي لا ينظر إلى الموصول مع جزم
 قربة كقربة وذلك لما في
 جزم قربة الموصول الثاني بنقل
 مع تمام جزم قربة القربة أصل
 وقوله إذا قربة الموصول
 الأول وقوله وإن لم تغير
 رد الموصول هنا بنقل

كلامه إذا قربة المفيدة للتحقق المحتاج إليها
 في الاستعمال اعتبر فلا فرق بين اللوثة وإن لم
 تعتبر فلو فرقنا أيضا لعدم افادة الجزئية في الكل
 لكن لما كان المقتر ظاهرا من كقربة هو مضمون
 الصلة حكما بأن قربة الموصول هي الصلة والاشارة
 كتمام الآية في قوله لا مقام أبوه
 العقلية المفهومة منها أي من انتسابها والمضمون
 هذه الثقة على ذلك التبيين **الثالث علمت من هذا**

أي مما سبق في مباحث التقييم **الفرق بين العلم والمضمون**
 حيث مر في مضمون المعنى والوضع في العلم وتعد المعنى
 الخاص وعموم الوضع في المضمون **علمت أيضا فساد**
 تقسيم الجزئ إليها **وإن اسم الإشارة كما**
 فعله

أي العلم والمضمون

فعله بعضهم **ظنا** أي بناء على ظن **إنه مكر أي اسم**
 الإشارة موضوع لا مرغام إلا أنه **يتعين بقريته**
الأشارة الحسية في استعماله في معين دون
 أصل الوضع **ومر إلى التميز** بتعين **بالوضع** الذي
 هو مناط الجزئية دونه الفساد ما مر من أن المتعين
 فيه أيضا وضعي كالعلم والمضمون قوله دون اسم الإشارة
 حال من خبر ليهما أي متجاوزين إياه حيث لم يشمل
 التقييم وقوله ظنا مفعول للتقييم التبيين **الرابع**
تبيين لك من هذا أي من التقييم المذكور **أن**
معنى قول النحاة أن الحق يملك على معنى
غيره أنه لا يستقل بالمفهومية بأن لا يكون

ملحوظا قصدا وبلاذات بل يكون ملحوظا تبعا على انه
 وسيلة الى ملاحظة غيره وهذا المعنى لا يتفح غايته
 الا تضاع الا يتم به مقدمه فتقول ان المعاني
 قد تكون ملحوظة قصدا وبالذات وقد تكون ملحوظة
 تبعا غير مقصودة بذواتها بل على انها آلة للملاحظة
 غير هاجرة كاشاهدة ما سواها وهي باعتبار
 الاول مستقلة بالمفهومية والتفعل وحالها
 لان الحكم عليها وبها وبالا اعتبار الثاني غير
 مستقلة بالمفهومية وغير صالحة للحكم عليها
 وبها واستوضح ذلك من قولك قام زيد وقولك
 نسبت القيام الى زيد فانت في الحال التي
 مدرك

معطوف على قوله تبعا
 بمعنى ان المعنى لا يرد
 ان المعنى لا يرد
 امر ان يكون ملحوظا
 فتكون تبعا للملاحظة
 واحدا وبها لانه

الكناية
 على الحكم
 ففهم
 ان المعنى لا يرد
 تصور ففهم
 اما ان المعنى لا يرد
 ان المعنى لا يرد
 تبعا فلا يصح الحكم
 عليه

النسبة الى غيره

مدرك لنسبة القيام اليه لكشها في الحالة
 الاولى مدركة من حيث انها حاله بين زيد والقيام
 والآلة لتوحي حالها فكانت امرأة لمشاهدة
 ولذلك لا يمكن لك ان تحكم عليها وبها واما
 في الحالة الثانية فهي ملحوظة بالذات ومدركة بالقصد
 يمكنك اجراء الاحكام عليها با انها من باب النسبة
 والاضافات فهي على الاول غير مستقلة
 بالمفهومية وعلى الثاني مستقلة بها وهذا كما
 ان المبصر قد يكون مبصرا بالذات مقصودا بالابصار
 وقد يكون مبصرا تبعا على انه الآلة لبصار غيره كالمراة
 فانك اذا نظرت اليها وشاهدت ما رسم فيها من

اي في معنى حاله زيد وذلك الى حاله
 زيد منسوب اليه ومعرفة حاله للقيام
 القيام كونه منسوب الى زيد
 اليه وحال القيام كونه منسوب الى

اي النسبة
 اي لا وجود لها في الخارج
 نسبت القيام الى زيد
 تصور لا اجراء الاحكام
 نسبة القيام الى زيد كاشاهدة
 اجراء الحكم بها بان تقول ما تحت عنه
 نسبة القيام الى زيد
 اي ما سبق من ان النسبة تارة تكون مقصودة
 بالذات وتارة لا تكون مقصودة بالذات
 بل تبعا

این قطعه سازگی از یکی سازگی دیگر
عین سازگی بنی الامیه

في ماد على معنى في نفسه يرجع الى معنى اي ماد على معنى
 باعتبارها في نفسه وبالنظر اليه لا باعتبار اخرج
 عنه ولذلك قيل الحرف ماد على معنى في غيره اي حاصل
 اي باعتبار متعلقه لا باعتبار في نفسه فقد اوضح ان

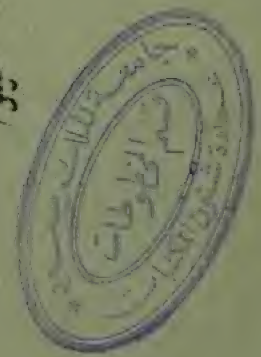
فكر متعلق الحرف انما وجب لتصل معناه في الزمان
 هذا من كلام الشيخ بعد نقله

اذ لا يمكن ادراك الابدان متعلقة وهو الـ
 للملاحظة لا لأن كواضع الشرط في دلالة على معناه
 الواضع
 الأفراد في ذكر متعلقه ولو لم يشترط ذلك لا يمكن

فهم معناه والحكم عليه وبه في نفسه فانه لا يرجع
 الى طائيل وايضا في حيث لا دليل على هذا الا شراط
 الا وحذف ايضا لان قوله في لا دليل منزه على قوله لا
 في الحروف سوى التزام ذكر المتعلق في الاستعمال
 وهو

في معنى الحرف انما وجب لتصل معناه في الزمان
 هذا من كلام الشيخ بعد نقله

في معنى الحرف انما وجب لتصل معناه في الزمان
 هذا من كلام الشيخ بعد نقله



التي لا تترام وتكون متعلقة
 بين الحروف والاسماء المتعلقين

وهو مشترك بينهما وبين الاسماء اللازمة للوصف
 فالقوى الذي ذكره بان ذكر المتعلق في الحروف
 لأجل الدلالة وفي تلك الاسماء لتفصيل الغاية
 التي هي التوصل اليها حيث خالص وامام بيان عموم
 الوضع في كلمة من فهو ان الواضع تعقل معنى

الابتداء مطلقا وهو مشترك بين الابداءات
 المستخفة التي كل منها ملحوظ بقا وضع لفظه من
 لا اي لكل منها وقس على هذا سائر الحروف

الاسم والفعل فان معنى الاسم بتمامه مستقل
 بالمفهومية والفعل وان كان تمام معناه غير
 مستقل بالمفهومية وغير صالح للحكم عليه اوبه

وذلك لعدم استقلال
 الحرف عن الاسماء المتعلقين

في معنى الحرف انما وجب لتصل معناه في الزمان
 هذا من كلام الشيخ بعد نقله

في معنى الحرف انما وجب لتصل معناه في الزمان
 هذا من كلام الشيخ بعد نقله

المعبرة فيها

أهـ
المعتمد عليه
الذي قد
على زيد
في هذا

أه
التي هي في فعلها
الحكمة التي هي في فعلها
الحكمة التي هي في فعلها

فقد علم انه لا يريد فانه اي الفعل ماض على
 في قوله لا يريد فانه اي الفعل ماض على

كذلك لم يرتبط بزيد ولم يقع خبر عنه ومن تحت
 المناسب حذف ايضا لان كذا في نفسي صرنا
 تسع النواة يقولون قام ابو جمل وليس يعلم
 لغيره عن ايقاع النسبة بين طرفيها بقية ذكر
 اي قولنا قام ابو

زيد وابرازا الضير الال على الارتباط الذي
 يستحيل وجوهه مع ايقاع النسبة التنبيه
 على ذلك

الخامس قد عرفت ما سبق من الفرق بين

الفعل والمفعول ضاربا لا يريد على حد الفعل

الذي يكون حذو الفعل بانه ماض على معنى فقرة
 مفترنا باجرا اذ زمنه الثلاثة واورد عليه ان
 ضاربا يصدر عليه هذا الحد وليس بفعل
 فالحد ليس بما نفع وما سبق من الفرق بين الفعل
 والمستحق

فقد علم انه لا يريد فانه اي الفعل ماض على
 في قوله لا يريد فانه اي الفعل ماض على

فقد علم انه لا يريد فانه اي الفعل ماض على
 في قوله لا يريد فانه اي الفعل ماض على

فقد علم انه لا يريد فانه اي الفعل ماض على
 في قوله لا يريد فانه اي الفعل ماض على

والنتيجة علم انه لا يريد فانه اي الفعل ماض على

حدث ونسبة الى موصوفة ما وزمانها

على ان الحد اول ما اعتبر في مفهومه فصار
 ليس كذلك لانه يدل على ذات ونسبة الحد

اليه فالملحوظ اوله في الفعل الحد وفي المستحق
 الذات ويجعل ان يعود الضير في قوله فانه الى

في ضارب وتكون كلمة ما نافية التنبيه الما

ويعلم منه اي ما سبق من التقييم فوق

بين اسم الجنس وعلم الجنس اعلم ان في اسم

الجنس مذهبية احدها وهو الاكثر استعمالا

انه موضوع للماهية مع وحدة لا بعينها ويسمى
 الان الثاني المتبادر من ما الموصولة والسابع في النفي لم يدل اوله يدل
 ولهذا راجح المصطلح جعل ما موصولة على جعلها نافية فيما نسب اليه من الحواس

فقد علم انه لا يريد فانه اي الفعل ماض على
 في قوله لا يريد فانه اي الفعل ماض على

فقد علم انه لا يريد فانه اي الفعل ماض على
 في قوله لا يريد فانه اي الفعل ماض على

فقد علم انه لا يريد فانه اي الفعل ماض على
 في قوله لا يريد فانه اي الفعل ماض على

فقد علم انه لا يريد فانه اي الفعل ماض على
 في قوله لا يريد فانه اي الفعل ماض على

فردا مشتركا لهما ذهب اليه من الجانب والآخر

والأخر انه موضوع للماهية من حيث هي كما

ذهب اليه المصنف في التقسيم ولا يخفى ان

د علم الجنس غير مذكور في التقسيم فلهذا بد من تأويل

لهذا الكلام وهو ان الفرق الذي ذكره مبني على
أي التأويل على حذف مضاف أي ما ذكره أي ما يؤيد اليه
قول من يجعل اسم الجنس موضوعا للماهية من
هذا التأويل

حيث هي كما ان علم الجنس كذلك الا ان

بينهما فرقا فان علم الجنس كاسماء وضع

لجوهره الجنس المعين فيدل لجوهره على

كون تلك الحقيقة معلومة للخواط من طبيعة

عنده معروفة كما ان الأعلام الشخصية تدل
لجوهرها

ثم قد عرفت ان علم الجنس كاسماء وضع
لجوهره الجنس المعين فيدل لجوهره على
كون تلك الحقيقة معلومة للخواط من طبيعة
عنده معروفة كما ان الأعلام الشخصية تدل
لجوهرها

لجوهرها المحل للوضع على كون تلك الاشياء

معروفة متعينة عنده **وان اسم الجنس كذئيب**

واسد لا يدل على ذلك المعين لجوهره اصلا

بل وضع **لغير معين** من تلك الحقيقة **فمجرد**

التعيين وهو معنى فيه **من** خارج بالاولى

لحوالهم للتعريف فالتعيين خبر مفهوم علم

الجنس وخارج عن مفهوم اسم الجنس فلما دل

التقسيم على ان اسم الجنس موضوع للمعنى

الذي هو نفس الحقيقة من غير اعتبار التعيين

وان معنى علم الجنس معلوم انه موضوع للحقيقة

باعتبار التعيين فيه اسند معرفة الفرق الى

الاولى الى ان معرفة ان كل واحد من

الاولى الى ان معرفة ان كل واحد من

الاولى الى ان معرفة ان كل واحد من

ورده المولى عصام الدين بأن هذا لا يدل من دليل ولا دليل
عليه اقول لا محالة ان الفرق ما اشار اليه بعض الحكماء
وهو ان اسم الجنس موضوع للماهية الكلية وعلم الجنس
موضوع للماهية الجزئية وهي الخارجة في نفس الواضع ان وصفا
وهو فرد من افراد الماهية الكلية اليه هو مدلول اسم
الجنس مثل ان اسد اسد الواضع الماهية في نفس فان وصفا
اللفظ لتلك الماهية الجزئية لا في تلك الماهية الكلية وعلم جنس
وصف للماهية الكلية التي تلك الماهية الخارجة في النفس
من افرادها كان اللفظ اسم الجنس وهو فرق ظاهر
حقيق بالاعتماد والميل اليه تفعل

الاولى الى ان معرفة ان كل واحد من
الاولى الى ان معرفة ان كل واحد من
الاولى الى ان معرفة ان كل واحد من

هذا التقسيم الدال على معنى الفرق تأمل التنبيه
 السابع الموصول على الحرف هذا إشارة

الفرق اخرج من الموصول والحرف فيهما التزاما
 اي في الفرق الذي تقدم استقلال المعنى في الموصول وعدمه
 من الفرق المذكور صريحا وهو استقلال المعنى في الفرق
 وعدمه فان الفرق يدل على معنى في غيره

وهو اي معنى الحرف معنى في الموصول عكس
 ذلك ان معناه امر بهم عند السامع

عنده بمعنى اي بمعنى الصلة الذي هو معنى
 فيه اي في الموصول وانما قيدنا الا بهما

مكونه عند السامع لا انتفاء الا بهما في المعنى
 المراد

المراد
 انما هو الذي لا ينفك عن المعنى
 وهو الذي لا ينفك عن المعنى
 وهو الذي لا ينفك عن المعنى

هذا التقسيم الدال على معنى الفرق تأمل التنبيه
 السابع الموصول على الحرف هذا إشارة

المراد
 انما هو الذي لا ينفك عن المعنى
 وهو الذي لا ينفك عن المعنى
 وهو الذي لا ينفك عن المعنى

المراد بالموصول حسب الوضع وعند الحكم التنبيه
 الثامن الفعل والحرف يشتركان في انهما يدلان على معنى

باعتبار كونه ثابتا للغير إشارة الى علة امتناع
 الحكم على الفعل والحرف مستعنيين في معناه

في نفسه اي استقلاله بالمفهومية ليمكن
 اثبات غيره له وكل واحد من مدلوليهما

غير مستقل بالمفهومية بل امر ثابت للغير
 فعنى من مثله كما ذكر هو الا ابتداء الخاص الذي

يكون آلة للملاحظة الغير كالسير والبقرة ومعنى
 ضرب هو ذلك الحدث المنسوب الى فاعلها

المراد بالموصول حسب الوضع وعند الحكم التنبيه
 الثامن الفعل والحرف يشتركان في انهما يدلان على معنى

باعتبار كونه ثابتا للغير إشارة الى علة امتناع
 الحكم على الفعل والحرف مستعنيين في معناه

في نفسه اي استقلاله بالمفهومية ليمكن
 اثبات غيره له وكل واحد من مدلوليهما

المراد
 انما هو الذي لا ينفك عن المعنى
 وهو الذي لا ينفك عن المعنى
 وهو الذي لا ينفك عن المعنى

المراد
 انما هو الذي لا ينفك عن المعنى
 وهو الذي لا ينفك عن المعنى
 وهو الذي لا ينفك عن المعنى

فحيث تكون النسبة مائة للاختلاف طرفيها
والآلة لتعرفها **ومن هذه الجهة** أي كون كل من

معه في الفعل والحق امر غير ثابت في نفسه بل
لغيره **لا يثبت له الغير** أي لكل منهما بل لا يثبت

أما لا يكون فيكونا عليه بالغير فهذا إشارة إلى
لشيء أصلا إذا كانا مستعملين في معانيهما وأما
فقد لا يثبتان
الآلة لا تكون
من موهوب الفعل
والحق لا يصح الحكم
بهما فصح الأجواب
فأما من عده
صحة الحكم عليهما
من حيث انفسها أي مقطوعا فيها النظر عن
إرادة معانيها الموضوعية فيهما متساوية

صحة جرت على غير
الاقسام في صحة الحكم عليهما وبها ومنهم من
وقد جرت على المعاني
ولذا ابرز الضمير
وكان الأول جريها
لشمل اللفظ
باعتبار
المعاني الحقيقية
والخارجية لا يدل عليه
قوله من حيث انفسها
أما ج

أي في تمام معانيها وجزئية الذي لا يستقر بالنسبة للفعل
واحتراز بذكرها إذا كانت مستعملين في انفسها بأن
أريد بهما لفظهما وفي الجواب المستقل بالنسبة للفعل فانهما
في الأول خبر بهما وعليهما عنهما والفعل في الثاني خبر به
أشارته إلى الأول بقوله وأما فذكرناهما ج

باعتبار دعوى وضع الألفاظا الموضوعية لمعان
لأنفسها أيضا في ضمن ذلك الوضع وحيث لا يدل
مستقل بوضع
لهم على تلك الدعوى لا ذكر اللفظ وإرادة غير

الزم عليهم دعوى وضع المعاني في مثل قولهم

جسدي مهيأ أو ثلثة أحرف ولا يعلم عليها
أما ج

العاقل فقل عن الفاضل ولقايل أن يقول

فحينئذ لا يكون أمثوا في قوله وإذا قيل لهم

أمثوا أسما لا شفعاء وضعه ولا فعلا لأن

المراد به لفظ أمثوا فلا يصدق قول الخا

ولا يتأتى الكلام إلا باسمية أو فعل واسم

والجواب أن المراد من قولهم ولا يتأتى الظاهر

ان لا يتأني الفاعل اسمين حقيقة او ما يقوم
 مقامهما وامنوا من حيث ارادة نفس اللفظ
 به كالا سمي المستقل بالمفهومية ولا بد من اعتبار
 هذا التأويل على هذا التقدير لئلا يشغل
 ذكر المحصر وتوحي الكلام والمبتدا اللهم الا ان
 يقال ذلك المحصر وتلك التوقيفات مبنية
 على اعتبار ما هو الشائع في الاستعارات
 لا على اعتبار النوازل وان كان معنى
 الفعل والخرق كذلك كما خبر عنها التنية
التاسع الفصل مدلول كلي ولما ذكر في التنية
 الثامن جهة الاشتراك بين ما ذكر في التنية
 التاسع جهة الاختلاف اعلم ان الفعل باعتبار
 بعض معناه وهو الحدث كلي واما باعتبار عام
 معناه وهو الحدث ونسبته في زمان معينة الى
 موضوع ما في كليتته نظر بل هو في اعتبار عام
 معناه كالخرق فكما ان لفظ من موضوع
 وضعا عاما لكل ابتداء خاص فوضعه
 كذلك لفظه خبر من موضوع وضعا عاما
 لكانسبة الحدث الى فاعل ما يخصها ففعله

قوله الخلق هذا يفيد ان الابدع ان كلف
 موضوع بوضع واحد باعتبار وقوع معناه
 كما ذكره وهو الخلق لما قومه من ان وضع
 المشتقات باعتبار ما تدل عليه واما باعتبار ما تدل
 موضوعه فليكن ان وضعا عاما فان هذا يفيد انها موضوع
 موضوعين وقد مر حقيقة فاربع اليه اه

اي تقديران
 الاول انما لا يثبت
 موضوعه لانها
 اي والشايع هو ان
 من اسمين
 حاصل ان ما ذكر
 منظور في الغالب
 وهو الشايع في الا
 استعمال واما اطلاق
 اللفظ واردة في
 فهو نادرا ولا ينظر
 اليه فلا يرد نقضه

اي جعل الماتن
 مستقيم
 باعتبار ما هو عليه باعتبار
 موضوع هو جري
 اي العام انما هو
 اي الخلق المستقيم

من اقسام اللفظ الموضوع لعق كل غير مستقيم
 ولما كان الحدث الذي هو جند معنى الفعل مستقلا
 بالمفهومية **فقد يتحقق في ذوات متعديتها** ما لا
 لا تشابه الى كلامها **فان نسبة الى هذا** اي بالفعل
 اي من كل واحد منها **فان نسبة الى** اي بالفعل
 باعتبار ذلك الحدث عن شئ اوهو بهذا
 الاعتبار مستندا دائما اذ قد اعتبر في مفهومه
 ذلك اي الحدث حسب الوضع فلا يمكن جعله
 مستداليا **روى الخلق اذ تفصل مدلوله**
 اي تفصل مدلوله الخلق الذي هو تفصل
 الذهني **انما هو بما تفصل له** اي بتبعية
 ما يحصل مدلول الخلق له من متعلق وان كان
 غير متعلق في التقطع والحق **فقد يتفصل لغيره**
 فلا يكون في رايه كما لا يكون في رايه لئلا
 التنية **العاشر في غير الغائب في كليتته**
فان او وجه النظر ان الضير مطلقا
 سواء كان للغائب او المعظم او الخاطب موضوع
 لكل من المشيقات وضعا عاما فقد علم
 منه ان في كليتته الضير باعتبار توهم وضع كل
 واحد من افراد مفهوم كلي كوضع هو مفهوم
 الواحد المذكور الغائب نظرا وفي بعض النسخ
 وفي كليتته وجزية نظرا وجهه ان كثيرا ما يكون

اي الحدث اه

اي للعد السابعة
 وهي كونه غير مستقيم
 بالظن من ان

قوله الخلق اي باعتبار الاله
 وقوله عاما انفير كليا

من اقسام اللفظ الموضوع لعق كل غير مستقيم
 ولما كان الحدث الذي هو جند معنى الفعل مستقلا
 بالمفهومية **فقد يتحقق في ذوات متعديتها** ما لا
 لا تشابه الى كلامها **فان نسبة الى هذا** اي بالفعل
 اي من كل واحد منها **فان نسبة الى** اي بالفعل
 باعتبار ذلك الحدث عن شئ اوهو بهذا
 الاعتبار مستندا دائما اذ قد اعتبر في مفهومه
 ذلك اي الحدث حسب الوضع فلا يمكن جعله
 مستداليا **روى الخلق اذ تفصل مدلوله**
 اي تفصل مدلوله الخلق الذي هو تفصل
 الذهني **انما هو بما تفصل له** اي بتبعية
 ما يحصل مدلول الخلق له من متعلق وان كان
 غير متعلق في التقطع والحق **فقد يتفصل لغيره**
 فلا يكون في رايه كما لا يكون في رايه لئلا
 التنية **العاشر في غير الغائب في كليتته**
فان او وجه النظر ان الضير مطلقا
 سواء كان للغائب او المعظم او الخاطب موضوع
 لكل من المشيقات وضعا عاما فقد علم
 منه ان في كليتته الضير باعتبار توهم وضع كل
 واحد من افراد مفهوم كلي كوضع هو مفهوم
 الواحد المذكور الغائب نظرا وفي بعض النسخ
 وفي كليتته وجزية نظرا وجهه ان كثيرا ما يكون

والله يانه في احدها مجاز يصيد لكثرة فالجزم

بطلانيه وجزئيه محل نظر فتأمل والحمد لله ان قد يكون

عليها وقد يكون جزئيا والله اعلم انه قد مر

لجزيئات نظراً إلى أهمية اللغة عند المحضرات

مطلقا من المعارف واعتبروا فيها الجزئية بناء
على المعارف

على توخيهم الحوفة بما وضع لشيء بعينه

لتبنيه الحادي عشر المقصود من هذا

لتنبیه الإشارة علی توقّف بین الاسماء التي

من الإشارة معن الفيه فها باني والا فلا إشارة وما
تشابه الحروف في التزام ذكر المتعلق وذلك على ما
يدين في فقه عاربه عذوق علمه قوله سراسا نقا

مثل ذو و فوق فان مفهومها كلي لانها بمعنى

ای معنی بر این ای و نه
صاحب الافاق - یانه

الموضوع فيه بل اخذت جازية على

فمنه انما هو

الوضع ينقسم باعتبار الموضوع وهو اللفظ

وهو اللفظ

عالم المصطفى عليه السلام
الشيخ الفاضل محمد بن عبد الله

وضع علمه موضع لم يخاله
موضع الفعل باعتبار التثنية
فان كانا انشيتين

وضع خاص لموضوع
علم جنس موضوع ما
منه الصيغة الفلانية

وضع عام لخواص
اجمیل مصدر
کذا

وضع خاص موضوع علم خاص
کا اعلیٰ شخصیت اجتناب

ملاحظة الموضوع له بعمومه

ای لحاظ سے موضوعات پر مباحث

وضع خاص لموضوع علم خاص
كما علم شخصي اجنسيه
زيد اسم

تقاویر اللفاظ ببعضها مكان بعض

ای قتاوب بعضیها ممکن بعضی و این قریب بالضم

فالمعنى تناوبها واقتران بعضها مكان بعض على
بدل بعض مع كل
اي بعبارة

ان الجملة حال مؤكدة اذ المقتر بالوضع

ختم الرسالة بدفع ماعلى ان يحضر بعض

الأوهام وهو ان الحكم بالكلية والجزئية
 جميعهم بمعنى الزعم لا بمعنى الطرق المصروفة
 والعلمية والموصولية وامثالها لللفاظ

انما هو باعتبار ما استعمل فيها من المعاني

فأنا قلت مثل حثاني ذو مال وارت به

زيد فحمد ان يتوهم انه جري لاستعمال

في الجزية وكذا اذا انحصر في بلدة حفظ
التوراة

[illegible][illegible]